الإطارُ البنائيّ لعِلم أصولِ التفسير: الواقع والبناء

جميلة مصطفىٰ المعاني*

سليمان محمد الدقور**

الملخص

في خِضمّ عمليات التأصيل المستمرة والجادَّة لعِلم أصول التفسير، فإنَّ هذا العِلم لا يزال يُعاني إشكالات علمية ومنهجية تُؤثِّر في إطاره البنائي. وانطلاقاً من أهمية عِلم أصولِ التفسير، ودوره في العملية التفسيرية، فقد جاءت هذه الدراسةُ لرسم معالم إطار بنائي له، يضبط توظيف هذا العلم. وقد أتت الدراسة في ستة أقسام: أولها: الوقوف علىٰ إشكالات هذا العلم للعمل علىٰ مواجهتها وسَدِّها، بحيث نُحصِّل له بناءً منهجياً مُتكامِلاً، يمنحه خصوصيةً وتميُّزاً عن غيره من العلوم التي يتقاطع معها. ثانيها: محددات العلم التي تعمل علىٰ معالجة تلك الإشكالات. وتحدّث كلٌّ من الأقسام الثالث والرابع والخامس عن بناء هذا العِلم من خلال تحديد دلالة مصطلحاته والعلاقة بينها، ودلالتها ضمن هذا العِلم بصورةٍ خاصّةٍ، وختامها الحديث عن الهيكل التنظيمي الذي يَنْظم جميع مسائل علم أصول التفسير. وقد توصَّلت الدراسةُ إلىٰ تحديد إطارٍ بنائيٍّ مُقترَحٍ، يضبط مسائل عِلم أصولِ التفسير، ويُنظِّم العلاقة بينها، ويُحدِّد موقع كلِّ قضيةٍ منها، ويُبيِّن دورها ضمن موضوعِ هذا العلم.

الكلمات المفتاحية: الأصول، القواعد، الضوابط، الإطار البنائي، إشكالات أصول التفسير.

---

* دكتوراة في التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الأردنية، 2024م، أستاذ مساعد في جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عجلون الجامعية. البريد الإلكتروني: j.almaani@bau.edu.jo، https://orcid.org/0009-0003-3388-7955

** دكتوراة في التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الأردنية 2005م، أستاذ دكتور في كلية الشريعة – الجامعة الأردنية. البريد الإلكتروني: s.dgoor@hotmail.com، https://orcid.org/0009-0002-1252-0137

تم تسلُّم البحث بتاريخ 3/ 2/ 2025م، وقُبِل للنشر بتاريخ 1/ 12/ 2025م.

للاقتباس: المعاني، جميلة، والدقور، سليمان (2026). "الإطارُ البنائيّ لعِلم أصولِ التفسير: الواقع والبناء"، **مجلة الفكر الإسلامي المعاصر (إسلامية المعرفة سابقاً)**، مجلد 32، العدد 112، 71–107. https://doi.org/10.35632/citj.v32i112.13563

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي © 2026

مقدمة

عُنِي أهلُ العلوم بوضع أصولٍ ضابطة لعلومهم، مُيسِّرة لفهمها، وكاشفة عن طرائق إدراكها. ولا يكاد يخلو علم من وجود أصول له؛ لأنَّ وجودها أمر بدهي. فلكل كيان قائم أصول يقوم عليها، وهي تُرسِّخه وتُحكِم بناءه. وعلم التفسير،[1] كغيره من العلوم الأصيلة، يقوم على بناءٍ راسخٍ؛ إذ يرتكز على عِلمٍ يضبط مسار العمليّة التفسيريّة؛ نظراً إلى ارتباطه بكلام المولى ﷻ. فالخطأ فيه يُفْضي إلى تحريفٍ أو تأويلٍ مُنحرِفٍ لا ينسجم مع مقاصد الشرع. وقد اصطلح العلماءُ على تسمية هذا العِلم بأصولِ التفسير، وهي أشهرُ تسميةٍ له ضمن سلسلة التطوُّرات التي مَرّ بها (بولزازن، وحيدروسي، 2020)، إلى أنْ وصل إلى ما وصل إليه في وقتنا الحالي من تسمية وتأطير.

غير أنَّ واقعَ عِلم أصولِ التفسير اليوم يعاني العديد من الإشكالات التي أثَّرت في بنائه المنهجي؛ نتيجةً لحداثةِ التأصيل فيه (المعاني، 2024، ص1)، وهو ما استدعى وضع دراسةٍ حاولت ضبط الجانب البنائي لهذا العلم الذي يُعَدُّ محوراً أساسياً لضبط تفرُّعات العِلم. ومن ثَمَّ، فقد جاءت هذه الدراسةُ مُنطلِقةً من إشكالٍ مفاده: ما الإطار البنائي لعلم أصول التفسير الذي يُقدِّم مسائلَه بصورةٍ فاعلةٍ خادمةٍ في العملية التفسيرية؟ إنَّ هذا الإشكال يتطلَّب الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، هي:

---

[1] علم التفسير: "اسمٌ للعلمِ الباحثِ عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسُّع... [وهو] تفسير ألفاظ أو استنباط معانٍ. فأمّا تفسيرُ الألفاظ فهو من قبيل التعريف اللفظي، وأمّا الاستنباط فمن دلالة الالتزام، وليس من القضية". دلالة التفسير تشمل مُطلَق البيان؛ فلا تقتصر على بيان المعاني، بل تشمل عمليةَ الاستنباط من لازم المعاني؛ فتكشف عمّا تستدعيه الألفاظ من المعاني التي لم يُعرج في اللفظ على ذكرها كما دلَّت دلالةُ الالتزام. تشمل العملية التفسيرية كلّ إخراجٍ من مقامِ الخفاء إلى مقامِ التجلّي، سواء تعلَّق الخفاءُ بالنصِّ للكلمةِ أو الجُملةِ أو السورةِ أو المقصود أو تولَّد عن عنصرٍ خارجيٍّ، كأنْ يتخذ شكلَ إشكالٍ يودُّ الـمُفسِّر علاجه من خلال القرآن الكريم أو يتخذ شكلَ قضيةٍ يروم استجماع عنصرها منه، كموضوعٍ قرآنيٍّ ما، والكشف عن صورتها فيه. وهذا ما تُؤكِّده توظيفات العلماء في أنواع التفسير: التحليلي والموضوعي والمقارن. انظر: (ابن عاشور، 1984، ج1، ص11–12؛ كوريم، 2007، ص105).

- ما إشكالاتُ عِلم أصولِ التفسير؟
- ما الأصولُ التفسيريةُ التي تُحقِّق موضوع عِلمِ أصولِ التفسير؟
- ما الإطار المفاهيمي لعِلمِ أصولِ التفسير؟

وتحقيقاً لهذا الهدف؛ فقد اعتمدت الدراسةُ المنهجَ الاستقرائي، لتحديد أبرز إشكالات عِلمِ أصولِ التفسير، وذلك بالوقوف على مُصنَّفات هذا العِلم. كذلك اعتمدت الدراسةُ المنهجَ التحليلي والمنهج الاستنباطي لمعالجة تلك الإشكالات، وتقديم إطارٍ بنائيٍّ لهذا العلم.

وقد وقفنا على مجموعةٍ من الدراسات التي تناولت موضوعَ البناءِ المنهجيّ لعِلم أصول التفسير، وهذه أبرزها:

1. "تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي"، عبد الرحمن حاج، إسلامية المعرفة، عدد37، 2004م.

فصَّلت هذه الدراسةُ في أساسِ تكوينِ عِلمِ أصولِ التفسير، محاولةً ملء الفراغ في تقعيد هذا العِلم البكر. وقد سعت الدراسةُ إلى التأصيل التاريخي للعِلم الذي رأت فيه الكاشف عن هذا الفراغ، وتوصَّلت الدراسةُ بذلك إلى ضرورةِ التصالح مع فكرة استثمار عِلم أصول الفقه في التأصيل لعِلم أصولِ التفسير الذي يُعَدُّ أحدَ أكثرِ العلوم تقاطعاً مع هذا العِلم، مع ضرورة المحافظة على خصوصيّة كلِّ علمٍ، وتناول حاجة التفسير من هذا العلم، إضافةً إلى العلوم اللغوية، ودورها في هذا العلم. والحقيقة أنَّ هذه الدراسةَ ارتبطت بإحدى إشكالات علم أصول التفسير، وضبطت القَدْرَ الـمُشترَك بينه وبين العلوم الـمُتقاطِعة معه، لكنَّها لم تضع إطاراً وظيفيّاً نابعاً من هذه الإشكالات، وهو ما أرادت الدراسةُ الوقوف عليه.

2. "قواعد التفسير: النشأة والتطوُّر والصلة بالعلوم الأُخرى"، عبد الرحمن حللي، مجلَّة التفاهم، عدد45، 2014م.

تناولت هذه الدراسة الحديث عن نشأة القواعد التفسيرية مُفصَّلةً بالمراحل التي مَرَّت بها القواعد، رابطةً ذلك بالحاجة إليها وارتباطها بالعلوم الأُخرى. وهي دراسةٌ تأصيليةٌ تاريخيةٌ تسردُ مراحلَ مفهومِ قواعدِ التفسير، والفارق بينها وبين دراستنا أنَّ الأخيرةَ تهدفُ إلى بناءِ علمِ أصولِ التفسير، بوصفه عِلماً يخدمُ العمليّةَ التفسيريّةَ دون الاقتصار على التأسيس لنشأة أحدِ مفاهيم عِلمِ أصولِ التفسير.

3. "المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه في موضوعِ بناءِ عِلم أصولِ التفسير: الواقع والآفاق" المملكة المغربية، فاس، 2015م.

تناول هذا المؤتمر بناءَ عِلمِ أصولِ التفسير ضمن جميعِ الأصول التفسيريّة، وحملت أهمُّ بحوثِه العناوين الآتية: "أصل تفسير القرآن بالقرآن: مفهومه وضوابطه"، و"تفسير القرآن الكريم بالسُّنَّة النبوية: الواقع والمأمول"، و"أصول التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم: الاحتياط من تفكيك نظم القرآن نموذجاً"، و"أصول تفسير القرآن الكريم العقلية: الواقع والمقترح".

وقد أسهمَ المؤتمرُ بخطوةٍ مُتقدِّمةٍ في ميدان عِلمِ أصولِ التفسير، لكنَّ الدراسات التي جاءت فيه لم تُقدِّم بناءً منهجيّاً يجيب عن السؤال الذي طرحته الدراسةُ، وهذا ما أرادت الدراسةُ ضبطه.

4. "إشكالاتُ عِلمِ أصول التفسير: قراءة في بعضِ الإشكالات، وطرح رؤيةٍ لضبط استمداد العلم"، مصطفى فاتيحي، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

حاولت هذه الدراسةُ تقديمَ رؤيةٍ منهجيّةٍ لضبط عِلم أصولِ التفسيرِ، إلَّا أنَّها اقتصرت على جانب الاستمداد؛ أيْ على عملية استخراج الأصول من مظانِّها. وقد حدَّد الباحثُ ذلك، مُقترِحاً الاعتماد على مقاصد القرآن؛ لِما فيها من ضبطٍ كبيرٍ لجهة الاستمداد. والحقيقة أنَّ هذه الدراسة قيِّمةٌ في مجالها، في حين أنَّ دراستنا وإن اشتركتْ معها في موضوعِ الاستمداد، إلَّا أنَّها تختلفُ عنها في كونها انطلقت من جميع الإشكالات المتعلِّقة بعِلمِ أصولِ التفسير، ولم تقتصر على إحدى إشكالاته؛ إضافةً إلى تقديمها إطاراً منهجيّاً حاول -قَدْر الإمكان- معالجة تلك الإشكالات.

5. "إشكالات التجديد في عِلمِ أصول التفسير"، نجوى مناع، مجلّة المعيار، مجلد26، عدد3، 2022م.

تناولت هذه الدراسةُ أهمَّ الإشكالات التي يعانيها عِلمُ أصولِ التفسير، وقد استفدنا من هذه الدراسة كثيراً في الوقوف على إشكالات هذا العِلم، لكنَّ الدراسة اكتفت بسردِ إشكالاتِ عِلمِ أصولِ التفسير دون محاولة معالجتها أو وضعِ بناءٍ منهجيٍّ يُبرِز العلاقةَ بين المفاهيم المنهجية لهذا العلم، وهو ما تهدف إليه دراستنا.

أولاً: واقع الإشكالات في علم أصول التفسير

إنَّ التصوُّر العامّ الـمُتَّفَق عليه عند الـمُصنِّفين حيال موضوعِ عِلمِ أصولِ التفسير يتمثَّل في أنَّه العِلم الذي يتمُّ من خلاله الكشف عن المعنى القرآني. وبالرغم من وضوحِ موضوعِ هذا العِلم، فإنَّه لا يخفى على الـمُحقِّق فيه أنَّ الـمُصنَّفات الـمُتعلِّقة به لا تزالُ تعاني إشكالات أثَّرت في بنائه العلمي. ومن ثَمَّ، فلا يُمكِن القول: إنَّ نتاج الـمُدوَّنات في عِلمِ أصول التفسير قدَّم إطاراً منهجياً مُتكامِلاً، يضبط مفاهيم العِلمِ والعلاقة بينها. وهذا ما تُؤكِّده تساؤلات الباحثين في موضوعِ الأصولِ، مثل: هل أثمرَ عِلمُ أصولِ التفسير جُهْداً تأصيليّاً وتصوُّريّاً لمسائله أو لقواعد الـمُفسِّرين؟ (مغربي، 2013، ص258). وهذا يعني أنَّ عِلمَ أصولِ التفسير يعاني العديد من الإشكالات التي تعيق بناءه، وبناء هيكلية منهجية كاملة له؛ ما يستدعي الوقوف على الإشكالات التي أحدثتها الـمُصنَّفات، حتى يتمَّ تجاوزها وتفاديها.

وبعد النظر في مُصنَّفاتِ عِلمِ أصولِ التفسير، فإنَّنا وقفنا على نوعين رئيسين للإشكالات، هما:

– الإشكالات العلمية، وتتعلَّق بتحديدِ مسائلِ العِلم ومصادرِها.

– الإشكالات المنهجية، وتتعلَّق بالبناء الهيكليّ الضابط لمفاهيم عِلمِ أصولِ التفسير ومسائلِه والعلاقات المنهجية البينيّة له. وفيما يأتي تفصيل لذلك:

المسألة الأولى: الإشكالات العلمية

يُمكِن تحديد إشكالين علميين لعِلمِ أصولِ التفسير والوقوف عليهما:

الإشكال الأوَّل: الاختلاف على موضوعِ هذا العِلم، وعدم الاتفاق على ما يُمثِّل التصوُّر العام الضابط لمسائله وتفرُّعاته اللازمة لبنائه؛ فقد تباين موضوعُ عِلمِ أصولِ التفسير بين ضبط العمليّة التفسيرية وضبط عِلمِ التفسير، وشتّان بين الأمرين؛ فالقولُ بأنَّه ضابطٌ للعمليّة التفسيرية يعني أنَّه يضبطُ الكيفية، والكيفيةُ تعمل على الكشفِ عن المعنى، وتقديم أنسبها في حال تعدُّدها، وهو ما يندرجُ ضمن عمليةِ الترجيح. أمّا القولُ بأنَّه يضبطُ عِلمَ التفسير فيعني أنَّه يتناول جميعَ القضايا التي تتعلَّق بالـمُفسِّر والـمُفسَّر، ويلزم من هذا القول تناول جميع مسائل علوم القرآن الكريم. ومن هنا، يظهر أثر هذا التباين في مسائل عِلمِ أصولِ التفسير؛ فالاختلافُ في موضوع العِلم كاشفٌ بجلاءٍ عن اختلافٍ في الحيثيات الكبرى الـمُؤطِّرة لنسق البحث في هذا المجال (فاتيحي، د.ت، ص10)، وهو ما أحدثَ تبايناً كبيراً لدى الـمُصنِّفين عند حديثهم عن مسائل هذا العِلم. ولهذا، يُمكِن عَدُّ هذا الإشكال أساساً لكلِّ إشكالات عِلمِ أصولِ التفسير.

الإشكال الثاني: خلط مسائل هذا العِلمِ بالعلوم الـمُتداخِلة معه (أصول الفقه وعلوم القرآن)؛ إذ تعدَّدت مظانُّ عِلمِ أصولِ التفسير، واستصحبَ الـمُصنِّفون -أثناء تأصيلهم له، وبيانهم لمراحل تكوينه- مجموعةً من الـمُصنَّفات الـمُتعلِّقة بعلومٍ تتداخلُ مع أصولِ التفسير في المسائل والوظيفة؛ إذ استُصحِبت مُدوَّنات علوم القرآن، وعِلم أصولِ الفقه، وكتبِ التفسير (مغربي، 2013، ص264)، وهو ما ولَّد تداخلاً بين العلومِ. وقضية التداخل والتقاطع بين العلوم من القضايا الـمُتعارَف عليها في ذلك، غير أنَّه لا بُدَّ من خصوصيةٍ تتعلَّق بكلِّ عِلمٍ، لكنَّ الناظر في محاولات الـمُصنِّفين لضبط مسائل العِلمِ يجد أنَّها محاولات مُعتمِدة على العلوم التي يتداخل معها عِلمُ أصولِ التفسير؛ إذ تمَّ تبنّي مسائلَ تلك العلوم، واستصحاب أمثلتها ضمن أصول التفسير.

وقد تنبَّه الشيخ الغزالي لهذا الإشكال، وبيَّن أنَّ اعتماد أصول الفقه -الذي يُعَدُّ أكثرَ العلوم تداخلاً مع عِلم أصولِ التفسير- في العمليّة التفسيرية إنَّما هو مسألةٌ فُرِضتْ على التفسير، وأصبحت تُوظَّفُ ضمن مجالاتٍ لا تتناسبُ مع طبيعة الموضوعات القرآنية، مُؤكِّداً ضرورة توظيف مسائل أصول الفقه ضمن الموضوعات التي تخدمها، مثل آيات الأحكام (الغزالي، 2007، ص46-47). وهذا يدلُّ على ضعف استنباط مسائل هذا العِلم من مظانِّه بصورةٍ دقيقةٍ مُتكامِلةٍ.

المسألة الثانية: الإشكالات المنهجية

جاءت هذه الإشكالات نتيجةً للإشكالات العلميّة، ويُمكِن تحديد ثلاثة إشكالات منهجية لعِلم أصول التفسير، والوقوف عليها:

الإشكال الأوَّل: ضبطُ دلالةِ المصطلحات الـمُتعلِّقة بالعِلم والعلاقة بينها؛ ذلك أنَّ تحديدَ تسميةٍ مُتَّفَقٍ عليها لهذا العِلم أمرٌ لم يستتبّ إلى وقتنا الحالي، وإنْ كانت التسميةُ الـمُشتهِرةُ لهذا العلم هي أصول التفسير؛ إذ توجد دراسات غير قليلة تناولت موضوع أصول التفسير ضمن تسميات مختلفة، مثل: أُسس المنهج القرآني، والأُسس المعرفية (عكاك وعويس، 2017). أمّا تحديد دلالة المفاهيم الـمُتعلِّقة بالعلم، وهي أصول وقواعد وضوابط ومصادر، فتكاد تكون أكثر الإشكالات بروزاً في الـمُصنَّفات، وتحديد العلاقة في ما بينها أمرٌ لم يُجمِع عليه الـمُصنِّفون؛ فانقسمت نظرتُهم في التعامل معها إلى اتجاهين رئيسين: اتجاه يرى أنَّها مفاهيم مُترادِفة تدلُّ على مُسمّى واحدٍ (العك، 1986، ص11)، واتجاه يرى أنَّ لكلِّ مفهومٍ دلالته الـمُغايِرة عن الآخر (الرومي، 2017، حماد، 2010)، وهو ما أثَّر تأثيراً كبيراً في البناء المنهجي لعلم أصول التفسير؛ لأنَّ "مصطلحات أيِّ عِلمٍ من العلوم هي المدخل الطبيعي إلى مضمونه ومحتواه، والبابُ الموصِل إلى مسائلِه وقضاياه، وهي المفتاح لمغاليقه... لأنَّ مضامينَ العِلمِ ومسائلِه الكُلِّية والجزئية مُختزَلةٌ في مصطلحاته، ومودَعةٌ فيها" (الروكي، 2002، ص27). ونحن نرى أنَّ ضبط العلاقة بين المفاهيم هي حجر الأساس لوضع إطار بنائي لعلم أصول التفسير يضبط مسائله.

الإشكال الثاني: إدخال مسائل لا تتعلَّق بعِلمِ أصولِ التفسير ضمن موضوعه؛ ما يُؤثِّر في البناء المفاهيمي والبناء الإجرائي له، مثل الحديث عن شروط الـمُفسِّر ومناهج الـمُفسِّرين والجانب النظري لمسألة أسباب اختلاف الـمُفسِّرين (الفراهي، د.ت، ص9).

الإشكال الثالث: غياب الجُهْد النقدي الـمُعمَّق في بعضِ الدراسات، وأثر ذلك في نقل مسائل عِلمِ أصول التفسير وتكرارها دون معالجة إشكالاتها؛ ما أدّى إلى خلوّ الـمُصنَّفات من الجدّة العلميّة على الصعيد التأصيلي والصعيد التطبيقي. فعمليةُ النقل الدالَّة على تبنّي الآراء ذاتها توحي بأنَّ العِلمَ استقرَّ على سوقه، وأنَّ الأمر بات قائماً على إعادة تصديره تحت مُسمَّياتٍ جديدةٍ. وهذا مخالفٌ لواقع التأليف في أصول التفسير.

ثانياً: مُحدِّدات بناء علم أصول التفسير

إنَّ أيَّةَ محاولةٍ جادَّةٍ لبناء إطار بنائي لعلم أصول التفسير لا بُدَّ فيها من معالجة ما سبق الحديث عنه من إشكالات؛ للتقدُّم ولو خطوة واحدة في مجال ضبط هذا العلم، ونقول: خطوة واحدة؛ لأنَّ هذا العِلم لا يزال بحاجةٍ مُلِحَّةٍ إلى ضبطٍ في تفريعاته الدقيقة حتى يتمَّ استثماره بصورةٍ صحيحةٍ مُعمَّقةٍ ومُثمِرةٍ. وفي ضوء ما ذكرناه من إشكالاتٍ، نستطيع أنْ نعالج الإشكالات العلميّة والإشكالات المنهجيّة السابقة من خلال جانبين، هما:

1. ضبط موضوع عِلمِ أصولِ التفسير

من أكثر ما يعين على معالجة إشكالات عِلمِ أصولِ التفسير، ضبط موضوعه، ومعرفة موضوع هذا العلم تتمُّ عن طريق معرفةِ الغايةِ منه. وفي أوَّل دراسةٍ تأصيليةٍ وقفنا عليها، وأُريد بها ضبط علم أصول التفسير، هي كتاب (مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنـزل) للإمام الحرالي (ت:638هـ)؛ بيَّن الأخير أنَّ الغاية من كتابه هذا هي وضع قوانين تُعين على فهم القرآن الكريم (الحرالي، 1997، ص28). وهذا يعني وضع قوانين تكشف عن المعنى القرآني، وقوانين أُخرى تُقوِّم المعنى القرآني؛ أيْ

إنَّ موضوعَ هذا العِلم هو العمليّة التفسيرية فقط. ولو طالعنا موضوع هذا العلم في أغلب الـمُصنَّفات الحديثة لوجدنا أنَّ القَدْر الـمُشترَك الـمُتَّفَق عليه في هذه الدراسات هو ضبط العملية التفسيرية (العك، 1986، ص30، والرومي، 2017، ص19)؛ ما يعني أنَّ أصولَ التفسيرِ ترتبط بالمعنى ذاته، وتحديد الطريق له فقط، بعيداً عن تفرُّعات لا تتعلَّق بالمعنى، وترتبط بعِلم التفسير الذي يتسع؛ ليشمل جميعَ التفريعات الـمُتعلِّقة بعلوم القرآن الكريم.

وتأسيساً على ذلك، فإنَّ ضبط العملية التفسيرية التي تُمثِّل غاية هذا العلم، تتحقَّق من خلال بُعْدين اثنين يكشفان عنها، ويُحدِّدان مسائل العلم، بحيث يخرج من المسائل ما لا يندرج ضمن هذين البُعْدين، وهما:

أ. بناء العملية التفسيرية بناءً صحيحاً؛ أيْ إنَّه يعمل على وضعِ قواعد للمُفسِّر تُمكِّن من الكشف عن المعاني القرآنية.

ب. تقويم العملية التفسيرية؛ أيْ إنَّه يحكم على مُخرجات العمليّة التفسيرية من خلال عملية الترجيح.

وهذا يعني أنَّ المسائلَ التي لا تتعلَّق بالمعنى والطريق إليه (مثل: شروط الـمُفسِّر ومناهج الـمُفسِّرين واختلاف الـمُفسِّرين) ليست من مسائلِ أصولِ التفسير. فشروطُ الـمُفسِّر التي جرى التنصيص عليها هي مرحلةٌ خارجيّةٌ تسبق الحديث عن أصولِ التفسير؛ لأنَّ علاقتها بالـمُفسِّر نفسه، لا بالعملية التفسيرية (حديد، 2015، ص16). أمّا مناهج الـمُفسِّرين فهي خطوةٌ لاحقةٌ لأصول التفسير، تتعلَّق بالإجراءات الـمُتَّبَعة لإخراج المعنى القرآني، لا تحصيل المعنى القرآني؛ أيْ إنَّها تتعلَّق بالشكل النهائي لإظهار المعنى القرآني. وأمّا بالنسبة إلى مسألة اختلاف الـمُفسِّرين التي يندرج جانبها التطبيقي والوظيفي ضمن مسائل علم أصول التفسير، فإنَّ جانبها التأصيلي لا يُعْنى بالمعنى القرآني، ولا بكيفية تحصيله. لذا؛ لا يندرج ضمن عِلم أصولِ التفسير. وقد عبَّر الفراهي عن موضوعِ عِلمِ أصولِ التفسير تعبيراً بليغاً وجيزاً بقوله: "يدلُّك على المعنى المراد من كتاب الله"

(الفراهي، د.ت، ص7)، في حين عبَّر الدكتور عبد الرحمن الحاج عن موضوعِ هذا العلم بعبارةٍ تضبط علاقته بالعلوم التي تقاطعت معه في الأداء؛ إذ قال: "كلُّ مسألةٍ مرسومةٍ في أصولِ التفسير لا ينبني عليها تفسيرٌ أو تأويلٌ أو لا تكون عوناً مباشراً في ذلك، فوضعها في أصول التفسير عاريَّة... فليس كلّ ما يفتقر إليه التفسير من العلوم يُعَدُّ من أصوله" (الحاج، 2004، ص64-64).

2. تحديد دلالة مصطلحات علم أصول التفسير

أشرنا من خلال الإشكالات الـمُتعلِّقة بهذا العِلم إلى وجودِ عِدَّةِ مصطلحاتٍ لها مفاهيم مُتداخِلة، مثل: الأُسس والأصول والمصادر والقواعد والضوابط. وهي -كما أشرنا- مفاهيم غير مُنضبِطة الدلالة عند كثير من الـمُصنِّفين، وبحاجة مُلِحَّةٍ إلى بيان. والاتجاه الذي تتبنّاه الدراسة بخصوص دلالة هذه المفاهيم هو أنَّها مفاهيم غير مُترادِفة، وأنَّ لكلِّ مفهومٍ منها دلالته الخاصة به، وأنَّها تُشكِّل فيما بينها البناءَ المنهجيَّ لعِلمِ أصولِ التفسير، وذلك لاعتبارين اثنين؛ أوَّلهما أنَّ موضوعَ هذه المفاهيم هو الكشفُ عن المعاني؛ فلا بُدَّ أنْ يكون الكاشفُ واضحاً، وإبقاء التداخل بين المفاهيم لا يزيد الأمرَ إلّا غُموضاً (هادي، 2010، ص17)، وهو ما يُفقِد الكاشف قيمته.

وثانيهما أنَّ نقاط الالتقاء والتقاطع بين هذه المفاهيم الـمُتقارِبة لها دلالتها وموقعها في هذا العِلم، وأنَّ تداخلها وعدم ضبطها يؤدِّيان إلى خللٍ في استثمار مسائلِ هذا العِلم، لتحقيق غايته. ومن هنا، برزت الحاجةُ إلى تحديد هذه المصطلحات، وتحديد العلاقة بينها.

ثالثاً: تحديدُ المصطلحات ومقصودها

المصطلحات التي يراد دراستها هي: الأُسس والأصول والمصادر والقواعد والضوابط. وهي أكثر ما يقع فيه التداخل. وفيما يأتي بيانها وتوضيح دلالتها في الاصطلاح العام اعتماداً على الدلالة اللغوية ابتداءً؛ ليتسنّى لنا بعد ذلك ضبط هذه المصطلحات ضمن عِلمِ أصولِ التفسير.

1. الأساس

الأساسُ لغةً: "أصل التأسيس في البناء" (ابن عباد، 1994، ج8، ص419). والجمع أُسس. وأصلُ الأساس هو الأسّ الذي يدلُّ على "الأصل والشيء الوطيد الثابت" (ابن فارس، 1997، ج1، ص14).

الأساس اصطلاحاً: لم تعتنِ المعاجم الاصطلاحية بتعريف الأساس، ورُبَّما يُعْزى ذلك إلى الاكتفاء بدلالة المعنى اللغوي (الحجار، 2012، ص19). والناظر في العلوم الشرعية، وحتى العلوم اللغوية، يجد أنَّها لم تعتمد في تأصيلها مفهوم أسس، بل اعتمدت الأصول أو القواعد أو كليهما، على تفاوت في الدلالة. وقد وقفنا على دراسةٍ عرَّفت الأساس اصطلاحاً بأنَّه "مجموع ما تقوم به الأرضيّةُ التي تُبْتنى عليها أيُّ قاعدةٍ من الأمورِ الحِسِّية والمعنوية" (الحجار، 2012، ص21، عكراش، 2020، ص10).

2. الأصل

الأصلُ لغةً: ما يستند وجود شيءٍ إليه، وما يُبْنى عليه غيره (الزبيدي، 1965، ج9، ص48).

الأصلُ اصطلاحاً: عرَّف الدكتور مساعد الطيار الأصلَ بأنَّه "الأُسس العلمية؛ التي يحتكم إليها كلُّ علمٍ بحسبه" (الطيار، 2001، ص708). وهذا يعني أنَّ الأُسس والأصول مُترادِفةٌ، وهو أمرٌ لا ترى الدراسة صحّته. وقد أدرك صاحب (الفروق اللغوية) دلالة كلّ كلمةٍ؛ ففرَّق بين المفهومين بقوله: "ليس كلُّ أصلٍ أسّاً، وذلك أنَّ أسَّ الشيءِ لا يكون فَرعاً لغيره مع كونه أصلاً، مثال ذلك أنَّ أصلّ الحائط يُسمّى أسّ الحائط، وفرع الحائط لا يُسمّى أسّاً لعرفه" (العسكري، د.ت، ص162). فالأصلُ قد يكون فَرعاً لغيره؛ أيْ إنَّه يقوم على غيره. ولهذا، فإنَّ دلالةَ "ما يُبْنى عليه غيره" التي تُطلَق على الأصل، تُعَدُّ دلالةً نسبيةً خلافاً للأساس؛ فهو مفهومٌ مستقلٌ لا يحتاج في وجودِه إلى غيرِه (العسكري، د.ت، ص162). وبناءً على ذلك، فإنَّ دلالةَ الأساس أعمُّ من دلالةِ الأصلِ. وبالرغم من مدى سعة مفهوم الأساس، فإنَّ توظيف الأصل مع علم التفسير أنسب من الأساس؛ نظراً إلى

وجود أصول دلالتها نسبية مجازية؛[2] ولأنَّ اشتهار توظيف مفهوم الأصول في العلوم عامة والعلوم الشرعية خاصّة يجعله مُقدَّماً في الاستعمال على الأساس.

ونظراً إلى الفارق بين الأصل والأساس؛ فإنَّه يُمكِن تعريف الأصول بأنَّها "ما تستندُ عليه العلومُ لفهم موضوعاتها".

3. المصدر

المصدرُ لغةً: أصلُه من الفعل الثلاثي (صدر)، ويدلُّ الاستعمال اللغوي لهذا الفعل على التقدُّم والأوَّلية. قال الخليل الفراهيدي في ذلك: "الصدرُ: أعلى مُقدَّم كلِّ شيءٍ، وصدرُ القناة أعلاها، وصدرُ الأمر أوَّله". "وصُدْرة الإنسانِ: ما أشرف من أعلى صدرِه... والمصدر: أصل الكلمة الذي تَصدُر عنه الأفعال" (الفراهيدي، د.ت، ج7، ص95-96)؛ أيْ إنَّه الجهة التي تتحصَّل منها الأفعال. وقد جاء في (المعجم الوسيط): "المصدر: ما يَصدُر عنه الشيءُ" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د.ت، ج1، ص510). إذن، فدلالة الفعل المعجمية تدلُّ على الصدارة والتقدُّم، ومعنى المصدر لا يخرج عن هذه الدلالة؛ فهو يُمثِّل جهةَ الصدارةِ والاستمداد للشيء.

المصدر اصطلاحاً: لم نقف على دلالةِ المصدر في معاجم الاصطلاحات، وقد دلَّت توظيفات العلماء له على أنَّ المرادَ به هو ما يُستدَلُّ به، ويُرجَع إليه، ويُعتمَد عليه في البرهان على صحّة أمرٍ ما.

4. القواعد

القواعدُ لغةً: مشتقةٌ من الفعل الثلاثي (قعد)، ويدلُّ الاستعمال اللغوي لهذه المادة على الثبات والرسوخ، والأصل في إطلاقها اللغوي أنَّها تُطلَق على ما هو ضد القيام (**العين**، (د.ت)، ج1، ص142). قال ابن فارس في ذلك: "القاف والعين والدال أصل مطرد منقاس لا يخلف، وهو

[2] يُقصَد بالأصل النسبي أو الأصل المجازي أنَّ هذا الأصلَ يستندُ في وجوده على غيره، لكنَّ قيمته العلمية ودوره في خدمة العلم جعلته أصلاً مستقلاً، بِغَضِّ النظر عن استمداده. ومن أمثلة هذا في عِلم التفسير: الأصل اللغوي الذي يُعَدُّ أصلاً مستقلّاً مع كون جهة استمداده النقل، والسياق الذي يُعَدُّ أصلاً عقليّاً بالرغم من ارتباطه الكبير باللغة.

يضاهي الجلوس" (ابن فارس، 1997، ج5، ص108). "والقواعد: أساس البيت... ما ارتكن بعضُه فوق بعضٍ. وقواعد الهودج: خشبات أربع مُعترِضات في أسفله" (الفراهيدي، د.ت، ج1، ص142، ابن فارس، 1997، ج5، ص109). ويقال: قعدت الفسيلة؛ أيْ صار لها جذع تقعد عليه (الزبيدي، 1965، ج9، ص48).

والـمُلاحَظ أنَّ القاعدة تتعلَّق بارتكاز الشيء على شيءٍ؛ فقواعد البيت يقوم عليها البيت، لكنَّ هذا البيت مع قواعده يقوم على شيءٍ، ويرتكز عليه؛ وهو الأرض. وكذلك الهودجُ؛ فهو مع قواعده قائم على الدابة، والفسيلة التي تقعد على الجذع تخرج من الجذور. وعليه، يُمكِن القول: إنَّ قاعدةَ الشيءِ مُتعلِّقةٌ بماهيَّة الشيء، ومتصلةٌ به، ومُكوِّنٌ منه، تقوم على شيءٍ مُغايِرٍ عن ماهيَّتها.

القواعدُ اصطلاحاً: تعدَّدت تعريفات العلماء للقاعدة، وتباينت؛ فقد عرَّفها الجرجاني بأنَّها "قضيةٌ كُلِّيةٌ مُنطبِقةٌ على جميع جزئياتها" (الشريف الجرجاني، 1983، ص171)، وعرَّفها التهانوي بأنَّها "أمرٌ كُلِّيٌّ مُنطبِقٌ على جميع جزئياته عند تعرُّف أحكامها منه" (التهانوي، 1996، ج2، ص1295)، في حين عرَّفها الدكتور خالد السبت بأنَّها "حُكمٌ كُلِّيٌّ يُتعرَّف به على أحكام جزئياته" (السبت، 1415هـ، ص23). ومِنَ العلماء مَنْ راعى في تعريف القاعدة مسألة الاستثناء؛ فلم يجعلها كُلِّية، مثل الدكتور مصطفى الزرقا الذي عرَّفها بقوله: "حُكمٌ أغلبيٌّ ينطبقُ على معظمِ جزئياته" (الزرقا، 2004، ج2، ص965).

والظاهر من التعريفات السابقة أنَّها تتباين في كون القاعدة حُكماً كُلِّيّاً أو حُكماً أغلبيّاً. والحقيقة أنَّ هذا التباين شكليٌّ؛ فمَنْ جعلها حُكماً كُلِّيّاً لم يقصد به انطباقه على جميع أجزائها؛ لأنَّ القواعدَ في سائر العلوم لا تخلو من الشواذ والمستثنيات (الندوي، 1994، ص44)، ووقوع الشاذّ والاستثناء لا يُلغي كُلِّيتها؛ فالكُلِّيُّ إطلاقٌ إجماليٌّ. وعليه، فإنَّ شمول القاعدة بجعلها حُكماً أو قضيّةً كُلِّيّةً يُحقِّق الغاية الوظيفية للقاعدة؛ وهي إعطاء الحُكم ضمن مجال تفعيل القاعدة، لكنَّ شموليّة القاعدة الـمُعبَّر عنها بالكُلِّي أمرٌ نسبيٌّ. ومن هنا، يُمكِن القول: إنَّ القاعدةَ "قولٌ موجزٌ بليغٌ في قضيّةٍ كُلِّيّةٍ،

تندرج تحتها أكثرُ جزئياتها، يُتعرَّف من خلالها على أحكام ما لا ينحصر منها" (إسماعيل، د.ت، ص6).

5. الضوابط

الضوابط لغةً: من ضبط الشيء؛ أيْ لزوم الشيء وحبسه وحفظه بالحزم (ابن منظور، ج7، ص340). فالدلالة اللغوية لهذا المفهوم ترتبط بالحسم والحزم والحبس؛ أيْ بالقوَّة اللازمة للشيء المضبوط.

الضوابط اصطلاحاً: تعدَّدت التعريفات الاصطلاحية للضابط، وتباينت؛ فقد عرَّفه الدكتور خالد العك بأنَّه "الميزانُ الصحيحُ الذي يسمح بمعرفة ما هو مُطابِقٌ أو غير مُطابِق للقصد" (العك، ص133). وهذا التعريفُ عام، لا يُبيِّن ماهيَّة الضابط. وقد عرَّف آخرون الضوابط بأنَّها "كلُّ ما يحصر ويحبس، سواء كان بالقضية الكُلِّية أو بالتعريف أو بذكر مقايس الشيء أو بيان أقسامه أو شروطه أو أسبابه، وحصرها" (الباحسين، 2001، ص59–60). وهذا التعريف فضفاضٌ، قصد منه صاحبُه جمعَ الإطلاقات التي أطلقها العلماء على الضابط الذي تتبَّع إطلاقات العلماء لهذا المفهوم، ووجدها تتناول القاعدة وغيرها؛ ما يدلُّ على أنَّ هذا المفهوم مُتشعِّب (الباحسين، 2001، ص59–60).

كذلك عرَّف علماءٌ آخرون الضوابط بأنَّها "الحدودُ المانعةُ عن الخطأ حين تطبيق القواعد" (الميبدي، 2007م، ص38). وهذا هو التعريف الراجح؛ نظراً إلى انسجامه مع الاستعمال اللغوي الذي يكشف لنا الغاية من توظيف المفهوم، وهي حفظ الجُهْد ضمن إطارٍ يستوعب غايتَه ووظيفته، بحيث يكون حاكماً على عملية التنفيذ. والحفظ يستلزم الإحاطة، وعدم الوقوع في الخطأ كما أشار إلى ذلك التعريف.

رابعاً: تحديد العلاقة بين المصطلحات

إنَّ التقاربَ الدلالي بين هذه المصطلحات يكشف لنا عن علاقةٍ تجمع بينها. وقبل التفصيل في دلالتها ضمن علم التفسير، لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّها ظهرت ابتداءً للدلالة على مقصودٍ واحدٍ؛ فضبط العملية التفسيرية التي أرادها الـمُصنِّفون أُطلِق عليها أكثر من إطلاق -كما دلَّ على ذلك التتبُّع التاريخي- بَدْءاً بالقوانين، ومروراً بالقواعد فالضوابط، إلى أنِ اشتُهِرت اليوم بالأصول. ومن ثَمَّ، فقد كانت هذه المصطلحات مُترادِفة، ولكنْ ما إنْ بدأت عملية التدوين والتأطير لعلم أصول التفسير، حتى تطلَّب ذلك ضبط مصطلحاته، وضبط العلاقة بينها؛ لِما لهذه المصطلحات من دور في عملية التأصيل لهذا العلم.

وفيما يأتي كشف عن هذه العلاقة بين المصطلحات (الأصل والمصدر والقاعدة والضابط). أمّا مصطلح الأُسس فلن يتمَّ تناوله؛ نظراً إلى قِلَّة تداوله عند الـمُصنِّفين في عِلمِ أصولِ التفسير.

1. العلاقة بين الأصل والمصدر

يُمثِّل المصدر جهة الاستمداد للعلم. و"استمداد العلم يُراد به توقُّفه على معلومات سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مُدوِّنيه؛ لتكون عوناً لهم على إتقانِ تدوين ذلك العلم" (ابن عاشور، 1984، ج1، ص18). أمّا الأصل فيُمثِّل جهة الاستناد إلى العلم؛ أيِ الارتكاز. وهذا يعني -وَفقاً لِما دلَّ عليه المعنى اللغوي لكلمة (الأصل)- أنَّ الأصل يكون فرعاً لغيره؛ فإنَّ الأصل مُتفرِّع من جهة استمداد العلم؛ أيِ المصادر، لكنَّ الفارق بين الأصول والمصادر هو أنَّ المصادرَ تُشيرُ إلى المستندات الأوَّلية التي تتشكَّل منها الأصول، في حين أنَّ الأصول -بوصفها الـمُرتكَز للعلم- تُمثِّل اتجاهات رئيسة مُنظَّمة لمصادر العلم، فتكون المستند للعلم؛ لأنَّها تحكم توظيف مصادر العلم عن طريق ما يتفرَّع عنها من قواعد وضوابط.

2. العلاقة بين القاعدة والأصل

الأصل -كما أشرنا آنفاً- هو "المستندُ الذي تنبثق منه العلوم"؛ إذ يُعَدُّ الركائز التي يُبْنى عليها موضوعُ أيِّ عِلمٍ. وعلاقة الأصل بالقاعدة إنَّما هي علاقةُ استمدادٍ؛ أيْ إنَّ القاعدةَ مُستمَدَّةٌ من أصولِ العِلمِ، ومُفرَّعةٌ عليه. ويتأكَّد هذا من خلال المصدر اللغوي لكلا المفهومين (التأصيل، والتقعيد)؛ فالتأصيل مُتعلِّقٌ بالنسبةِ والاستمداد، أمّا التقعيدُ فمُتعلِّقٌ بالتنفيذ والإجراء (الفائزي، 2010، ص 24). ويُفهَم من ذلك أنَّ التقعيد يستمدّ وجوده من الأصول، ثمَّ تُساهِم القواعد في بناء العلم وتحصيله؛ فـ"القواعدُ تومِئ إلى علاقةٍ تربط جزئيات الموضوع أو العِلم بكُلِّياتٍ جامعةٍ ترجعُ إليها، وتنتهي بها إلى نسقٍ مشتملٍ مستقرّ" (فوضيل، 2007). وهذه الكُلِّياتُ هي الأصولُ. وعليه، فإنَّ القواعدَ هي أحكامٌ مُتصدَّرةٌ عن الأصولِ.

3. العلاقة بين القاعدة والضابط

يتضح الفارق بين القاعدة والضابط من خلال تعريف الضابط؛ فالضابطُ هو "الحدود المانعة عن الخطأ حين تطبيق القواعد"؛ أيْ إنَّه مُتعلِّقٌ بالجانبِ التنفيذيّ والإجرائي للقاعدة. فالضوابط هي القضايا التي تعمل على تطبيق القواعد، بحيث تجعل القاعدة حُكماً. ومن ثَمَّ، فإنَّ القاعدةَ تُمثِّل الحُكم على القضيّة، والضابطُ يُعَدُّ الـمُحْكِم لتنفيذ القاعدة. ومن هنا، فإنَّ العلاقةَ بين القاعدة والضابط هي علاقةُ عُمومٍ وخصوص؛ فالقاعدةُ حاضنةٌ للضابط، وقد تتكوَّن القاعدةُ من مجموعةٍ من الضوابط. وهذا معنى كلام العلماء الذين فرَّقوا بين القاعدة والضابط حين قالوا: إنَّ القاعدةَ تتعلَّقُ بأكثر من باب، في حين يتعلَّق الضابط ببابٍ واحدٍ (الركيتي، 2012، ص54). فالضابط يتعلَّق بجزئية من مجموع الجزئيات التي تتناولها القاعدة؛ ما يعني أنَّها دون القاعدةِ في الاستيعاب. ولهذا؛ يتفاوت توظيفُ هذه الجزئية لتصدير الحكم، ويتحقَّق الحكم من ضابطٍ واحدٍ أو ضابطين اثنين.

يتبيَّن ممّا سبق، أنَّ المفهومَ الذي يقوم عليه عِلمُ الأصولِ، وتتشكَّل منه معالم العِلم الذي يُراد وضعُ أصولٍ له، هو مصادر العلم، باعتبار أنَّ المصادرَ تُمثِّلُ المستندات الأوَّلية لقضايا العلوم. أمّا

الأصولُ فهي المفهوم الذي تَصدَّر تسمية العلم الضابط للعلوم، باعتبار أنَّ هذا المفهوم يضبط بناء قضايا العلوم. فالأصولُ اتجاهاتٌ رئيسةٌ قائمةٌ على مصادر العلوم، يجري تقسيمها إلى أنواعٍ، ويندرج ضمن كلِّ نوعٍ المسائل الضابطة لتوظيف مصادر العلوم، التي تُمثِّلها القواعد والضوابط، التي تضمن تحقيق موضوعِ العِلم. والشكل (1) يُبيِّن العلاقة بين مصطلحات علم أصول التفسير (الأصل والمصدر والقاعدة والضابط).

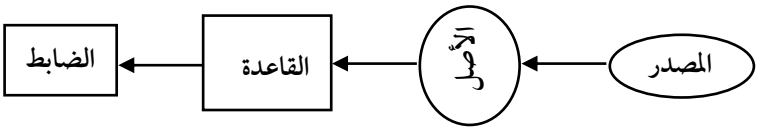

الشكل (1): العلاقة بين المفاهيم البنائية للعلوم

خامساً: دلالة مصطلحات علم أصول التفسير

يُمكِن تحديد دلالة المفاهيم ضمن مجال عِلمِ التفسير، وتحديد الإطار البنائي للعِلم وبيانه، بناءً على تحديد مصطلحات علم أصول التفسير، وتحديد العلاقة بينها.

1. مصادر التفسير

تُعرَّف مصادرُ التفسير بأنَّها "المستنداتُ والمعلوماتُ التي تكشف عن مقاصدِ الآيات، والتي يستعين بها الـمُفسِّر على فهمِ القرآن" (الأصفهاني، د.ت، ص37). وقد أُطلِق عليها أكثر من إطلاقٍ؛ فقد سمّاها الزركشي مآخذ التفسير (الزركشي، 1957، ج2، ص156)، واشتُهِرت بما سمّاها به ابنُ تيمية، وهو طرق التفسير (ابن تيمية، د.ت، ص39)، وحديثاً أُطلِق عليها اسم وجوه القواعد (مغربي، 2013، ص64). ومصادر التفسير خمسةٌ سيأتي التفصيل فيها، وهي: القرآن الكريم، والسُّنَّة النبويّة، وأقوال الصحابة –رضوان الله عليهم– والتابعين، واللغة العربية، وإعمال العقل.

2. أصول التفسير

تُعرَّف أصول التفسير بأنَّها "العلم الضابط للعملية التفسيرية، والحاكم عليها". وهذه التسميةُ للعِلم تُعبِّرُ عن كُنْه العِلم وغايتِه الـمُحدِّدةِ لموضوعِه. وتُقسَّم أصول التفسير إلى ثلاثة أصول تفسيرية، هي: الأصول النقلية والأصول اللغوية والأصول العقلية.

3. القاعدة التفسيرية

تعدَّدت تعريفات العلماء للقاعدة التفسيرية، بوصفها مصطلحاً مُركَّباً، لكنَّها دارت جميعها في فلكٍ واحدٍ. وقد خطا مفهوم القاعدة التفسيرية خطوة مُتقدِّمة ضمن مفاهيم أصول التفسير. وعليه، نرى أنَّ التعريفات التي دلَّت على مفهوم القاعدة التفسيرية مُتعدِّدة وإنْ تباينت عبارتها، وهذه بعضها:

أ. "الأحكام الكُلِّية الـمُنضبِطة التي يُتوصَّل بها إلى بيان معنى الآية، أو ترجيح أحدِ الأقوالِ فيها" (مومني، 2015، ص182).

ب. "الأحكام الكُلِّية التي يُتوصَّل بها إلى بيان معاني القرآن، وترجيح بعضها على بعضٍ عند الاقتضاء" (الرومي، 2017، ص160).

ت. "الأحكام العامة الـمُستمَدَّة من أصول التفسير التي يُتوصَّل بها إلى فهم كتاب الله دون انحراف، والموازنة بين الأقوال بإنصافٍ" (فوضيل، 2007).

وتتفرَّع القواعد التفسيرية من أصول العملية التفسيرية، بحيث يكون لكلِّ أصلٍ قواعد تُحْكِم تفعيله على نحوٍ يتيح تحصيل المعنى منه أو تحديد المعنى المراد عند تعدُّد الأقوال.

4. الضوابط التفسيرية

تُعرَّف الضوابط التفسيرية بأنَّها "الحدودُ الـمُبيِّنةُ للقاعدة التفسيرية الـمُعينة على الفهم، والمانعة من الخطأ عند تطبيق هذه القاعدة"؛ وهذا يعني أنَّ الضوابطَ التفسيرية تتفرَّع مِن القواعدِ، وأنَّ القاعدةَ لا تتحقَّق إلّا بضوابطها.

سادساً: بناءُ أصولِ عِلمِ أصولِ التفسير

لا بُدَّ لفهم هذا الإطار من استحضار ما ذكرناه عن الإشكالات التي يعانيها عِلمُ أصولِ التفسير، واستحضار مُحدِّدات بناء هذا العِلم التي تعالج إشكالاته. والمراد بالإطار البنائي هو الهيكلُ التنظيميُّ الذي يَنْظم جميعَ مسائلِ عِلمِ أصولِ التفسير، ويكشف عن موقعِ مسائلِ هذا العِلم، وعلاقة بعضِها ببعضٍ.

ويقوم تشكيل هذا الإطار على ثلاث مسائل، هي:

المسألة الأولى: تحديد مصادر عِلمِ أصولِ التفسير.

المسألة الثانية: بناءُ أصولِ عِلمِ أصولِ التفسير.

المسألة الثالثة: بناءُ العلاقةِ بين المفاهيم.

وفيما يأتي تفصيل لذلك:

المسألة الأولى: تحديد مصادر علم أصول التفسير

يُعَدُّ تحديد مصادر العملية التفسيرية الخطوة الأولى للبناء، باعتبار أنَّ المصادرَ هي جهةُ الاستمداد للأصول الـمُكوِّنة لهذا العِلم. ولتحديدها لا بُدَّ من استحضارِ الحقيقتين الـمُتعلِّقتين بالقرآن الكريم، وهما: أنَّ القرآنَ الكريم نصٌّ لغويٌّ نـزل بلغة العرب، وأنَّ القرآنَ الكريمَ إلهيُّ المصدر. فالقرآنُ الكريم كلامُ الله تعالى، وتحديد المعنى لأيِّ كلامٍ يتحقَّق من خلال سؤال الـمُتكلِّم عن مقصدِ كلامِه أو بِرَدِّ بعضِ الكلام على بعضِه عند غياب الـمُتكلِّم. وهذا ما تحقَّق للقرآن الكريم من وقت تنـزُّله إلى ما استقرَّ عليه عِلمُ التفسير؛ فمعرفة مراد الله تعالى كانت تتمُّ عن طريق الاتصال المباشر الذي يُؤمِّنه الوحي مع سيِّدنا محمد ﷺ وبيانه للمعاني (كوريم، 2007، ص122)، وهو ما قدَّم لنا تفسيراً لآيات قليلة، تمَّ الاستفسار عن معناها.

ونظراً إلى غياب هذا المصدر بوفاته ﷺ؛ فإنَّ تحديدَ المعنى في خضم حالات الاستفسار الـمُتجدِّدة عن المعنى تطلَّب النظر في الكلام ذاته؛ لمعرفة المراد عن طريق رَدِّ الكلام بعضه إلى بعضٍ

(كوريم، 2007، ص122)، والممثل لها القرآن الكريم نفسه من خلال لغته وسياقه، والظروف المحيطة فيه حالَ تنـزُّله، والشهود على واقعة التنـزيل من خلال أسباب النـزول وأقوال مَنْ شاهد التنـزيل من الصحابة رضوان الله عليهم. وهذا الأمرُ كان مفهوماً ومُدرَكاً لدى الـمُفسِّرين منذ زمنِ النبيِّ ﷺ حتى وقتنا. وبناءً على ذلك، يُمكِن تحديد مصادر التفسير بخمسة مصادر، هي:

1. القرآن الكريم

يُعَدُّ القرآنُ الكريمُ أهمّ مصدرٍ من مصادرِ تفسير القرآن الكريم، ويعود ذلك إلى سببين؛ أوَّلهما أنَّ القرآنَ الكريم كلامُ الله تعالى، ومعرفة مراد الله تعالى تُعرَف من خلال كلامه. وهذا أمر بدهي يعضده دليل نصي من القرآن الكريم نفسه، هو قوله تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١﴾ [يوسف: 1]؛ فالله ﷻ وصف كتابه بأنَّه مبين. وثانيهما الطبيعة التكوينية للقرآن الكريم؛ إذ يُشكِّل القرآنُ الكريمُ وحدةً معنويّةً واحدةً مُتماسِكة ومُتَّصِلة فيما بينها لتحقيق الغايات المرادة من الخطاب القرآني، بحيث تنتظم ألفاظه ومعانيه فيما بينها لتحقيق هذه الوحدة. إنَّ هذه الطبيعة التكوينية تُلزِم فهم القرآن الكريم من خلال رَدِّ الكلام على بعضِه؛ لأنَّه كما يقول الإمام الشاطبي: "بعضُه مُتوقِّفٌ على البعضِ في الفهم" (الشاطبي، 1997، ج4، ص275). وعليه "يلتزم كلُّ تعاملٍ مع النصِّ بنظرةٍ كُلِّيةٍ لخطابه، من أجل تفادي كلّ خطأ في الفهم، أو توهُّم للتعارض؛ ذلك أنَّ النظرة التجزيئية للقرآن الكريم لا تجعل صاحبها قادراً على فهمه حقَّ الفهمِ؛ لأنَّ من فرّق النظر في أجزائه، فلا يُتوصَّل به إلى مرادِه" (كوريم، 2007، ص101.).

بناءً على هذين السببين، فإنَّ الكشف عن المعنى القرآني -بحسب هذا المصدر- يتمُّ وَفق مستويين، هما:

أ. مستوى النصّ القرآني نفسه: يُمكِن الكشف عن المعنى القرآني من خلال القرآن الكريم نفسه، بحيث يُكشَف معنى الآية بآية أُخرى، ويشمل هذا المستوى: البيان بالقرآن المباشر عن طريق تقييد الـمُطلَق، وتخصيص العام، وبيان الـمُجمَل، والمنطوق، والمفهوم، والألفاظ الغريبة، والآيات

الـمُشكِلة، وغيرها ممّا يتعلَّق بالجانب الدلالي للنصّ. ويشمل هذا المستوى كذلك البيان بالقراءات القرآنية؛ لأنَّ القراءة القرآنية بمنـزلة الآية القرآنية.

ب. المستوى الموضوعي: يُقصَد بذلك البيان المتراخي الذي تتصل فيه الآيات موضوعياً (كوريم، 2007، ص126). والموضوع هو قضية ذات مضمونٌ واحدٌ، تشمل الموضوعات القرآنية، والقصص القرآني، والأمثال القرآنية. وهذا المستوى مُغايِرٌ عن بقيَّة المستويات؛ إذ يتمثَّل البيان فيه بربط الآيات ذات العلاقة بعضها ببعض للوقوف على المقصود منها بصورة تكاملية.

2. السُّنَّة النبوية

تُعَدُّ السُّنَّة النبويّة مصدراً من مصادرِ العملية التفسيرية؛ لأنَّها شكلٌ من أشكالِ الوحي الإلهي، وبها وُقِف على أقوالِ النبيِّ ﷺ التفسيرية وما تبعه من صحابة وتابعين. وللسُّنَّة النبوية شكلان، هما:

أ. التفسير النبوي: يُقصَد بذلك تفسير النبيِّ ﷺ للآيات القرآنية، الـمُتحصَّل من تصريحه بتفسيرها، أو توظيفه للآيات القرآنية.

ب. السُّنَّة غير الصريحة في التفسير: يُقصَد بذلك ربط الـمُفسِّر الآيات القرآنية بالأحاديث النبوية. وعملية الربط هذه مَرَدُّها إلى اجتهاد الـمُفسِّر في التوفيق بين المعنى الوارد في الآية الكريمة والمعنى الوارد في الحديث الشريف (الطيار، 1996، ص23).

3. أقوال الصحابة –رضوان الله عليهم– والتابعين

تُعَدُّ طبقة الصحابة والتابعين من مصادرِ التفسير؛ ذلك أنَّهم يُمثِّلون مصدر القرائن الحالية المحيطة بالقرآن الكريم (الشاطبي، 1997، ج4، ص128)، والطبقة التي شاهدت عملية التنـزيل، ونقلت إلينا ما قالَه النبيُّ ﷺ، وفهمت منه المعاني. ويشمل هذا المصدر أسباب النـزول، والآراء الاجتهادية أو ما يُعرَف بتفسير الصحابي (عبد القادر، 2015، ص349).

4. اللغة العربية

ينبع هذا المصدر من النصِّ القرآني نفسِه؛ فاللغةُ العربيةُ تُمثِّل القوالب لمعاني القرآن الكريم؛ فهي "في ذاتها أداة التعبير" (أبو زهرة، د.ت، ص586). ولهذا لا يُمكِن الوقوف على مراد النصّ القرآني إلّا من خلالها. قال ابنُ عاشور في ذلك: "إنَّ القرآنَ كلامٌ عربيٌّ، فكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لِـمنْ ليس بعربي بالسليقة، ويعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان" (ابن عاشور، 1984، ج1، ص18).

5. إعمال العقل

يرتبط هذا المصدر بعملية الاجتهاد في فهم النصِّ القرآنيّ، ويكتسب مشروعيته من القرآن الكريم نفسه، في ظلِّ دعواتِه العديدة إلى تأمُّل النصّ القرآنيّ وتدبُّره، نحو قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص: 29]، وغير ذلك من النصوص الحاثَّة على تدبُّر النصّ. يضاف إلى ذلك أنَّ ممارسةَ الصحابة –رضوان الله عليهم– للعمليّة التفسيريّة دلَّت على اعتماد العقل مصدراً من مصادر العملية التفسيرية.

والمراد بعملية الاجتهاد في فهم النصِّ توظيف العقل بناءً على المقدمات الصحيحة والمعارف الضرورية الأوَّلية والعلوم الـمُكتسَبة، فيكون مبرهناً على استنباطه الذي يقتضيه الكلام، ولا يتصادم مع مقتضيات اللغة والشرع (الكبيسي، د.ت، ص79). والمعارف الضرورية الأوَّلية الـمُتعلِّقة بهذا المصدر هي المعارف الـمُتعلِّقة بطبيعة الخطاب، مُمثَّلةً في عربية القرآن الكريم ومصدريته، وتقوم هذه العملية على إعادة توظيف المعارف الأوَّلية ضمن إدراكات الـمُفسِّر. لذا؛ تُعَدُّ مُخرجات العمليّة التفسيرية القائمة على توظيف العقل "اقتراحاً لمعادلة تفسيرية، أحد طرفيها هو النص الـمُفسَّر، وطرفها الثاني المقولة الـمُفسِّرة. وتتسع هُوَّة المفارقة بين الطرفين أو تضيق، تبعاً

لمقصدية النصّ، وكفاءة الـمُتلقّي، وكفاية المنهج، ومدى التقارب بين النصِّ وتفسيره" (كوريم، 2007، ص79). هذه هي مصادر العملية التفسيرية التي تُمثِّل جهة الاستمداد لعلم أصول التفسير.

المسألة الثانية: بناء أصول علم أصول التفسير

تُمثِّل "الأصول التفسيرية" اتجاهات عامة قائمة على مصادر العملية التفسيرية، وهي تتحدَّد من خلال معيارين، هما:

1. القيمة العلمية للمصدر: يُقصَد بذلك الدور الكبير للمصدر في العملية التفسيرية، بِغَضِّ النظر عن جهة استمداده؛ فاللغة التي تستند في وجودها إلى النقل تستقل بأصلٍ خاصٍّ بها؛ تبعاً لقيمتها العلمية في العملية التفسيرية؛ ولأنَّها اللغة التي نـزل بها القرآن الكريم. أمّا أقوالُ الصحابة الاجتهادية فتُعَدُّ من الأصول النقلية. وبالرغم من أنَّ جهة استمدادها هي العقل، فإنَّ القيمةَ العلمية التي تتمتَّع بها في كون قائلها مِمَّنْ شاهد التنـزيل جعلتها من الأصول النقلية.

2. طريقة توظيف المصدر في العملية التفسيرية: يتعلَّق هذا المعيار بالمصادر النقلية، بحيث يُنظَر إلى الطريقة التي وُظِّف فيها المصدر، وتمَّ الوصول من خلالها إلى المعنى القرآني. وطريقة التوظيف إمّا أنْ تكون اجتهاداً من الـمُفسِّر في توظيف المصدر النقلي لاستنباط المعنى القرآني، وإمّا أنْ تقوم على ما اعتمده الـمُفسِّر ممّا وصله من النقل الصريح في بيان المعنى القرآني. إنَّ توظيف القرآن الكريم في العملية التفسيرية، ودوره في الكشف عن المعنى، يجعل منه أصلاً نقلياً يكشف عن المعنى من خلال مستوى النصّ القرآني نفسه، ويجعله أصلاً عقلياً يكشف عن المعنى من خلال المستوى الموضوعي. أمّا طريقة توظيف السُّنَّة النبوية في العملية التفسيرية فتجعلها من الأصول النقلية بما يُمثِّله التفسير النبوي، ومن الأصول العقلية ضمن اجتهاد الـمُفسِّر في الربط بين التفسير والحديث.

وتأسيساً على ذلك، تُقسَّم أصول التفسير إلى ثلاثة أصول، هي:

1. الأصول النقلية

وهي ما تستندُ عليه العمليّةُ التفسيريةُ من مسائلَ نقليّةٍ ترتبط بقائلها، وتكشف عن المعنى القرآني.

والمقصود بـ(مسائل نقليّة ترتبط بقائلها) المسائل الـمُتعلِّقة بالكشف عن المعنى القرآني التي وصلت إلينا بالنقل، والتي ارتبطت بالقيمة العلمية للمنقول، وأكسبت القول شرعية نافذة في العملية التفسيرية. وهذا مُتعلِّقٌ بمصدر قائله، وتصريحه في كونه تفسيراً للقرآن الكريم، لا لعملية النقل وحدها؛ لأنَّ النقلَ مفهومٌ واسعٌ قد يشملُ أقوالَ العلماء المعاصرين مِمَّنِ اجتهدوا في التفسير، مُوظِّفين السُّنَّة النبوية.

وتُقسَّم هذه الأصول إلى أصلين، هما:

أ. القرآن الكريم:

أصلٌ ناشئ عن مصدرِ القرآن الكريم ضمن مستوى القرآنِ نفسِه.

ب. الروايات التفسيرية:

كلُّ روايةٍ صريحةٍ في تحديد معنى آيةٍ قرآنيّةٍ أو تعين في الكشف عن المعنى القرآني، وتشمل من المصادر التفسير النبوي، وأقوال الصحابة الـمُتعلِّقة بأسباب النـزول، والمكي، والمدني.

2. الأصول اللغوية

هي ما تستندُ عليه العمليّةُ التفسيريةُ في الكشف عن المعنى القرآني؛ ممّا ورد من كلامِ العربِ؛ ومعنى "ممّا ورد من كلامِ العربِ" أنَّ البيانَ عن المعنى القرآني يتمُّ من خلال علوم اللغة العربية زمن نـزول القرآن الكريم. ومصدر الأصول اللغوية هو اللغة العربية فقط، وهي لا تُقسَّم إلى أصولٍ، والتعبير عنها يكون بصيغةِ الجمع غير المقصود.

3. الأصول العقلية

هي ما تستند عليه العملية التفسيرية في الكشف عن المعنى القرآني من مسائلَ قائمةٍ على إعمال العقلِ. وتُقسَّم الأصول العقلية إلى أصلين، هما:

أ. السياق القرآني:

يُمثِّل السياق البيئة التي ينشأ فيها الخطابُ الدالُّ على مرادِ الـمُتكلِّم؛ فيأتي الخطابُ بصورةٍ تُجسِّد تلك الحالة التي ألزمت وجود الخطاب بما أُحيط بها من ظروف. ومن هنا، فإنَّ السياقَ مُتعلِّقٌ بتكوين الخطاب نفسِه الذي يُمثِّل الأحوالَ الداخلية الـمُتعلِّقة به، والأحوال الخارجية المحيطة بالنصِّ من زمانٍ ومكانٍ. و"التصوُّر المبدئي عن السياق أنَّه عبارة عن وسيلة لأداء المقصود من نصٍّ ما... فتعمل على إحكام بناء النصِّ من خلال تركيب ألفاظه وترتيب معانيه بما يضمن تحقُّق المقصود من النصِّ، مع مراعاة إخراجه بالزمان والمكان اللذين ألزما وجود النصِّ. هذا التصوُّر يدلُّ على أنَّ السياقَ يتعلَّقُ بأمرين: العناصر الداخلية للنص؛ وهي العناصر الـمُتعلِّقة بتكوين النصّ. والعناصر الخارجية للنصِّ؛ وهي عناصر مُتعلِّقة بالظروف المحيطة بالنص التي تُلزِم وجود النصّ، ويكون ارتباطها بالـمُخاطَب" (المعاني، 2024، ص35-36). ويُطلَق على العناصر الداخلية اسم السياق اللغوي، في حين يُطلَق على العناصر الخارجية اسم سياق الموقف.

ولـمّا كان القرآنُ الكريم نصّاً لغويّاً إلهيَّ المصدرِ، فإنَّ فهمَه لا يتحقَّق من غيرِ استيعابٍ لسياقاته؛ فالسياقُ القرآنيُّ يتفاعلُ مع العملية التفسيرية إلى حَدٍّ يجعل منه أصلاً من أصولِ التفسير العقلية. وعند النظر في كلام الـمُصنِّفين عن السياق القرآني، نجد أنَّ المشهور عندهم عَدُّ السياق القرآني قاعدةً تفسيريّة، وأكثر توظيفاته مُتعلِّقة بعمليّة الترجيح، وهو أمرٌ يعود إلى ضبابية العلاقة بين الأصل والقاعدة عندهم.

أمّا بخصوص المصادر التفسيرية لهذا الأصلِ، فإنَّ السياقَ القرآنيَّ يرتبط -بوصفه أصلاً تفسيرياً- بثلاثةِ مصادر، هي: اللغة العربية، والقرآن الكريم نفسه من خلال رَدِّ الكلام بعضه على

بعضٍ في مظلَّة السياق القرآني (أيِ المستوى الموضوعي)، وإعمال العقل. وهذه المصادر ترتبط بالسياق القرآني الـمُتعلِّق بتكوين النصِّ دون الأحوال الزمنية التي ألزمت وجود النصّ؛ لأنَّه اصطُلِح على التعامل مع الأحوال الزمانية والأحوال المكانية ضمن مباحث علوم القرآن، تحت مُسمّى أسباب النـزول والمكي والمدني. ومن ثَمَّ، فإنَّ السياقَ القرآنيَّ -بوصفه أصلاً من أصولِ التفسير- لا يتطرَّق إليها. وإذا أُطلِق المصطلح، فإنَّ المقصود منه ما يتعلَّق بتكوين الخطاب نفسِه؛ أيْ أحواله الداخلية، وهو لا يشمل الأحوال الخارجية.

ب. التفسير بما يستفيده الـمُفسِّر من السُّنَّة النبوية:

يجتهد الـمُفسِّر في الكشف عن المعنى من خلال الربط بين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، بحيث توجد علاقة بين الآية الكريمة والحديث الشريف، يتمُّ من خلالها حصول البيان للآية الكريمة.[3] وقد درج التعامل مع السُّنَّة النبوية على أنَّها أصل نقلي، وجاء فيها أنَّ الذي يندرجُ ضمن الأصل النقلي هو ما يتعلَّقُ بالتفسيرِ النبويِّ. والسبب في إضافة السُّنَّة النبوية هنا يعود إلى اجتهاد الـمُفسِّر في إسقاطها على النصوص؛ فالجُهْد التفسيري هنا، وإنْ بدت عودته إلى النقل، حظّ العقل فيه كبيرٌ من خلال المقارنات والربط بالسياقات. وهذه مهاراتٌ ناشئة عن العقل (الجابري، 2015، ص1040)، ولا يوجد فيها نصٌّ صريحٌ من النبيِّ ﷺ ولا الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- في كونها تفسيراً؛ لذا تُعَدُّ أصلاً عقلياً، ويكون مصدرها السُّنَّة غير الصريحة في التفسير.

المسألة الثالثة: بناء العلاقة بين المفاهيم

تتعلَّق هذه المسألة بالمسائل الـمُتفرِّعة من أصول العملية التفسيرية، وهي: القواعد والضوابط.

يتفرَّع من الأصول التفسيرية مجموعةٌ من القواعدِ التي تُحكِم توظيف الأصول، بحيث تكون مُندرِجةً تحت كلِّ أصلٍ من الأصول التفسيرية؛ فلكلِّ أصلٍ من الأصولِ قواعدُه الـمُتعلِّقة به التي

[3] يُمكِن النظر في بحث "معايير في تفسير القرآن بالسُّنَّة النبوية" للدكتور محمد عطا الله العزب؛ إذ فصَّل في موضوع تفسير القرآن بالسُّنَّة النبوية، وبيَّن أنواعها، ص291-293.

تتناسب مع طبيعةِ مصادره، وتُحقِّق موضوعَ العلمِ، وَفقاً للبُعْدين السابقين اللذين تمَّت الإشارة إليهما، فينشأ وَفقاً لذلك نوعان من القواعدِ التي تُحكِم بناءَ العمليةِ التفسيرية وتقويمها، وهما:

أ. قواعد تفسيرية كاشفة عن المعنى.

ب. قواعد تفسيرية ترجيحية.

ثمَّ يتفرَّع من كلِّ القواعد، سواء الكاشفة عن المعنى أو الترجيحية، مجموعةٌ من الضوابط التي تُحكِم عمل هذه القواعد؛ فقد ذكرنا –مثلاً– من الأصول العقلية، السياق القرآني. ومن القواعد التي تتعلَّق بهذا الأصل:

– قاعدة (مقصودُ كلِّ سورةٍ هادٍ إلى تناسبها)، ومن الضوابط الذي تُحكِم أداء هذه القاعدة، تحديد مقصود السورة.

– قاعدة (في كلِّ آيةٍ معنى تنتظم به بما قبلها، ومعنى تتهيَّأ به للانتظام بما بعدها). ويُحكِم أداء هذه القاعدة ثلاثة ضوابط، هي: الكشف عن سياق الآية التركيبي، وتحديد الدلالة المعنوية لفاتحة الآية وفاصلتها، ورَدُّ الآيات الـمُتشابِهة لفظياً وموضوعياً على بعضها.

هذا هو الإطارُ البنائيُّ الذي تقترحه الدراسةُ كما هو مُبيَّن في الشكل (2)، وترى فيه ضبطاً للعملية التفسيرية.

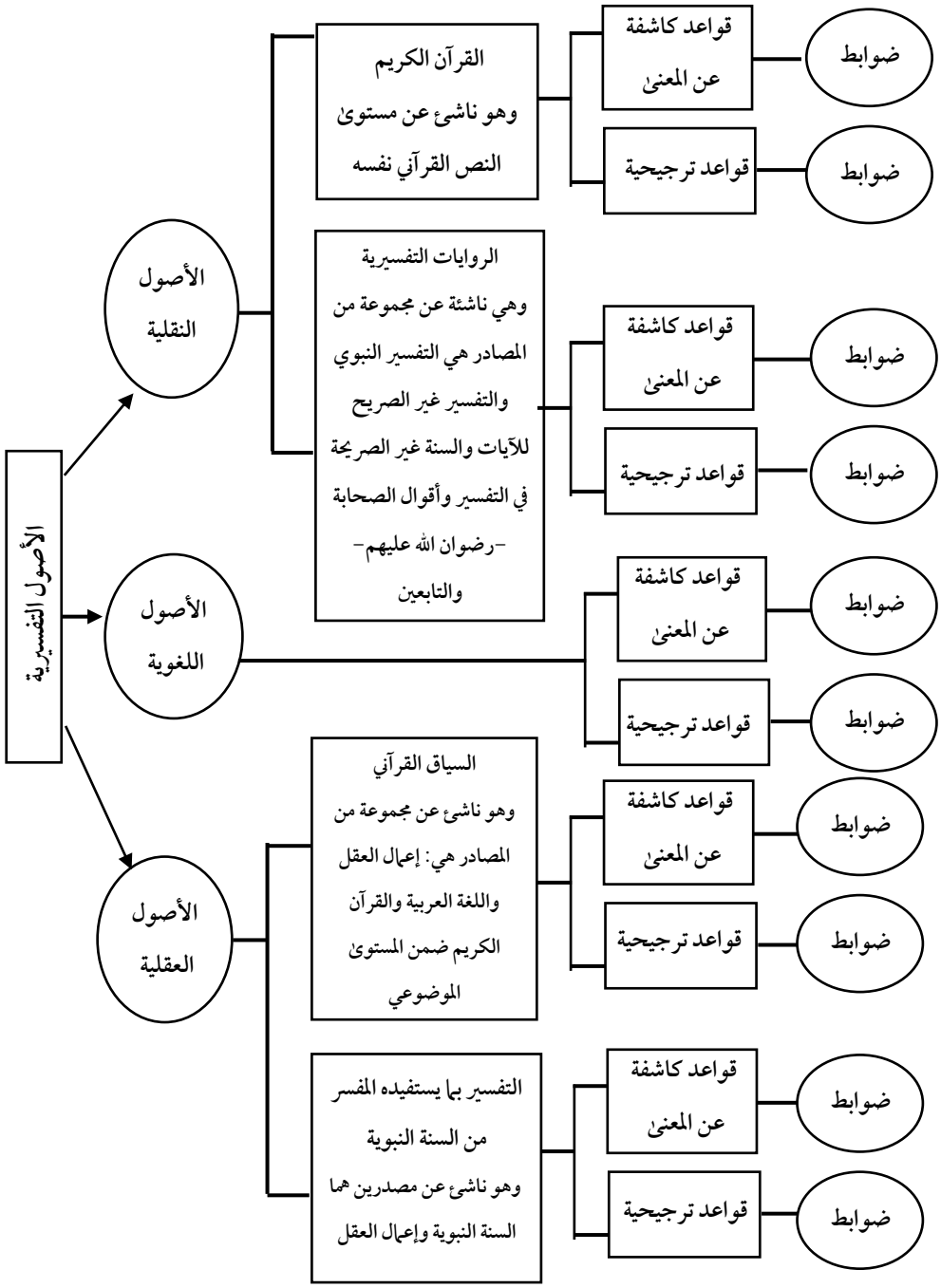

خاتمة

حاولت الدراسةُ تقديمَ إطارٍ بنائيٍّ لعِلمِ أصولِ التفسير، يعمل على تنظيم مسائل هذا العِلمِ، وقد وُضِع هذا الإطارُ من خلال وضعِ مُحدِّداتٍ لبناءِ عِلمِ أصولِ التفسير.

يعمل هذا الإطارُ على ضبطِ عمليةِ استنباطِ مسائل هذا العِلم (القواعد والضوابط)، بطريقةٍ تجعلنا نقفُ على مسائلَ فاعلةٍ في العلم، تؤدّي وظيفتها في الكشف عن المعنى. فهذا التقسيم يساعد على تصدير القضايا الفعلية والقضايا التوظيفية لهذا العِلم التي تُمثِّلها القواعد والضوابط التفسيرية من وحي أصولِ التفسير، بحيث لا يتمُّ تصدير قواعد لا تتفاعل مع العملية التفسيرية، وتكون القواعد جُزءاً متصلاً من هذا العلم، ولا تُعامَل كما عاملها الـمُصنِّفون، بجعلها مبحثاً مستقلّاً عن هذا العِلم، بحيث لا يُعتمَد عليه، بل يُعتمَد على علومٍ أُخرى. لذا؛ فإنَّ في هذا الإطارِ البنائيِّ استقلالاً لقضايا عِلمِ أصولِ التفسير.

أضف إلى ذلك أنَّ هذا الإطارَ البنائيَّ يَحول دون الحَدِّ من الإنتاجِ التفسيري القائمِ على اتجاهات كلِّ مُفسِّرٍ في العملية التفسيرية؛ نظراً إلى احتكامِه لمسائلِ العلمِ التي تعمل على ضبط عملية فهمِ النصِّ القرآنيِّ وتقويمها، من خلال تنقيح الآراء التفسيرية الـمُتعدِّدة التي قد تكون آراءً غيرَ صحيحةٍ أو آراءً يحتملها النصُّ، وتُعبِّر عن مجال الاجتهاد في الفهم والتوسُّعِ في المعنى. فمثلاً، يُعَدُّ التفسير الموضوعي واحداً من المناهج التفسيرية الحديثة في فهم النصّ. والناظرُ فيما قدَّمه الـمُصنِّفون في عمليّةِ ضبطِه، يجد أنَّ عمليةَ ضبطِ هذا المنهج لا تخرج عن كونها نوعاً من تفسير النصِّ القرآنيِّ من خلال القرآن الكريم نفسِه. وهذا يعني أنَّ ضبط المعاني القرآنية الـمُتعلِّقة به يتمُّ من خلال أحدِ الأصولِ العقلية؛ وهو السياق القرآني، وما يندرج ضمنه من قواعد؛ ما يُؤكِّد أنَّ عمليةَ ضبطِ التفسير -بِغَضِّ النظر عن منهجه واتجاهه- تتمُّ من خلال هذا البناء المنهجيّ للعِلم.

المراجع

إسماعيل، محمد بكر (د.ت). **القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه**، عمان: دار المنار.

الأصفهاني، محمد علي الرضائي (د.ت). **منطق تفسير القرآن (أصول وقواعد التفسير)**، ترجمة: أحمد الأزرقي وهاشم أبو خمسين، ط2، المركز العالمي للترجمة والنشر.

الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب (2001). **المفصل في القواعد الفقهية**، ط2، الرياض: دار التدمرية.

بولزازن، لزهر، وحيدروسي، عمر (2020). "تطور مفهوم مصطلح أصول التفسير في المؤلفات وعلاقته بقواعد التفسير"، **مجلّة الإحياء**، 20(25).

التهانوي، محمد بن علي (1996). **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (د.ت). **مقدمة في أصول التفسير**، بيروت: دار مكتبة الحياة.

الجابري، إدريس نغش (2015). "أصول تفسير القرآن الكريم العقلية: الواقع والمقترح"، **المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في علوم القرآن الكريم وعلومه: بناء علم أصول التفسير: الواقع والآفاق**.

الحاج، عبد الرحمن (2004). "تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مجلة **إسلامية المعرفة (الفكر الإسلامي المعاصر لاحقاً)**، 9(37).

الحجار، عدي جواد علي (2012). **الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني**، كربلاء: قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

حديد، روان (2015). **المصنفات في أصول التفسير وقواعده: دراسة نقدية مقارنة**، (رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمّان).

الحرالي، علي بن أحمد (1997). **تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي في التفسير**، تحقيق: محمادي عبد السلام الخياطي، مجلد1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

حماد، مولاي عمر (2010). **علم أصول التفسير: محاولة في البناء**، ط1، مجلد1، القاهرة: دار السلام.

الركيتي، مسعود (2012). **قواعد التفسير عند مفسري المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، مجلد1**، الرباط: دار أبي رقراق.

الروكي، محمد (2002). "جهاد الفقهاء في دراسة المصطلح القرآني"، **مجلّة دراسات مصطلحية**، عدد2.

الرومي، فهد بن عبد الرحمن (2017). **أصول التفسير ومناهجه**، ط3، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (1965). **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.

الزرقا، مصطفى أحمد (2004). **المدخل الفقهي العام**، ط2، دمشق: دار القلم.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (1957). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة.

أبو زهرة، محمد (د.ت). **المعجزة الكبرى القرآن: نـزوله -كتابته- جمعه- إعجازه- جدله- علومه- تفسيره- حكم الغناء به**، القاهرة: دار الفكر العربي.

السبت، خالد بن عثمان (1415هـ). **قواعد التفسير جمعاً ودراسةً**، المدينة المنورة: دار ابن عفان.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (1997). **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، المدينة المنورة: دار ابن عفان.

الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983). **التعريفات**، بيروت: دار الكتب العلمية.

الطيار، مساعد بن سليمان (1996). "مصادر التفسير: التفسير بالسنة -2-"، **المنتدى الإسلامي**، 10(96).

الطيار، مساعد بن سليمان (2001). "جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم"، **المؤتمر العالمي الأول للباحثين في علوم القرآن المتعلق بـ"جهود الأمة في خدمة القرآن الكريم وعلومه"**، المغرب.

ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي (1984). **تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عباد، إسماعيل بن عباد بن العباس (1994). **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، بيروت: عالم الكتب.

عبد القادر، محمد ولد سيدي (2015). "تفسير الصحابي: مفهومه وضوابطه"، **المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه: بناء علم أصول التفسير: الواقع والآمال**.

العسكري، الحسن بن عبد الله (د.ت)، **الفروق اللغوية**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مصر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

العك، خالد (1986). **أصول التفسير وقواعده**، ط2، عمّان: دار النفائس.

عكاك، عبد الغني، وعويس، محمد (2017). "الأسس المنهجية لقراءة النص الديني: آيات العقيدة أنموذجاً"، **مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، عدد29.

عكراش، يوسف (2020). "الأسس المعرفية والمنهجية لدراسة المصطلح القرآني"، **مجلّة نماء**، عدد10.

الغزالي، محمد (2007). **كيف نتعامل مع القرآن؟**، ط7، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الفائزي، هادي حسين عمران (2010). **قواعد تفسير القرآن الكريم: أسسها المنطقية –استنباطها– قطعيتها**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الفقه، جمهورية العراق).

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (1997). **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر.

فاتيحي، مصطفى (د.ت). "إشكالات علم أصول التفسير: قراءة في بعض الإشكالات وطرح رؤية لضبط استمداد العلم"، **مركز تفسير للدراسات القرآنية**.

الفراهي، عبد الحميد الهندي (د.ت). **التكميل في أصول التأويل**، تحقيق: محمد سميع مفتي.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت). **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

فوضيل، مصطفى (2007). نظرات في مصطلح قواعد التفسير، موقع ملتقى أهل التفسير، تم الاسترجاع بتاريخ 26/ 6/ 2026 على الرابط: https://shorturl.at/eDTx3

الكبيسي، خليل (د.ت). **علم التفسير: أصوله وقواعده**، الشارقة: مكتبة الصحابة.

كوريم، سعاد (2007). "تفسير القرآن بالقرآن: دراسة في المفهوم والمنهج"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **مجلة إسلامية المعرفة (الفكر الإسلامي المعاصر لاحقاً)**، 13(49).

مجمع اللغة العربية بالقاهرة (د.ت). **المعجم الوسيط**، مصر: دار الدعوة.

المعاني، جميلة مصطفى (2024). **القواعد التفسيرية المتعلقة بالسياق القرآني من خلال تفسير (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)**، (رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمّان).

مغربي، محمد (2013). "المدخل لدراسة أصول التفسير"، **مجلّة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية**، عدد5.

مومني، هشام (2015). **مفهوم قواعد التفسير، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه: بناء علم أصول التفسير: الواقع والآمال**، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه الذي انعقد تحت شعار "بناء علم أصول التفسير: الواقع والآفاق"، فاس.

الميبدي، محمد فاكر (2007). **قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة**، ط1، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

الندوي، علي أحمد (1994). **القواعد الفقهية: مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها**، ط3، دمشق: دار القلم.

References

ʿAbd al-Qādir, M. W. S. (2015). Tafsīr al-ṣaḥābī: Mafhūmuhu wa-ḍawābiṭuhu. In *Al-muʾtamar al-ʿālamī al-thālith li-l-bāḥithīn fī al-Qurʾān al-karīm wa-ʿulūmihi: Bināʾ ʿilm uṣūl al-tafsīr: al-wāqiʿ wa-al-āmāl*.

Abū Zahrah, M. (n.d.). *Al-muʿjizah al-kubrā al-Qurʾān: Nuzūluhu–kitābatuhu–jamʿuhu–iʿjāzuhu–jadaluhu–ʿulūmuhu–tafsīruhu–ḥukm al-ghināʾ bihi*. Dār al-Fikr al-ʿArabī.

ʿAkkāk, ʿA. al-Gh., & ʿUways, M. (2017). Al-usus al-manhajiyyah li-qirāʾat al-naṣṣ al-dīnī: Āyāt al-ʿaqīdah anmūdhajan. *Majallat al-ʿUlūm al-Insāniyyah wa-al-Ijtimāʿiyyah*, (29).

ʿAkkarāsh, Y. (2020). Al-usus al-maʿrifiyyah wa-al-manhajiyyah li-dirāsat al-muṣṭalaḥ al-Qurʾānī. *Majallat Namāʾ*, (10).

al-ʿAkk, Kh. (1986). *Uṣūl al-tafsīr wa-qawāʿiduhu* (2nd ed.). Dār al-Nafāʾis.

al-Aṣfahānī, M. ʿA. al-R. (n.d.). *Manṭiq tafsīr al-Qurʾān: Uṣūl wa-qawāʿid al-tafsīr* (A. al-Azraqī & H. Abū Khamsīn, Translators; 2nd ed.). al-Markaz al-ʿĀlamī li-l-Tarjamah wa-al-Nashr.

al-ʿAskarī, Ḥ. ibn ʿA. Allāh. (n.d.). *Al-furūq al-lughawiyyah* (M. Ibrāhīm Salīm, Editor). Dār al-ʿIlm wa-al-Thaqāfah li-l-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

al-Bāḥusayn, Y. ibn ʿA. al-W. (2001). *Al-mufaṣṣal fī al-qawāʿid al-fiqhiyyah* (2nd ed.). Dār al-Tadmuriyyah.

al-Fāʾizī, H. Ḥ. ʿI. (2010). *Qawāʿid tafsīr al-Qurʾān al-karīm: Ususuhā al-manṭiqiyyah–istimbāṭuhā–qaṭʿiyyatuhā* (Unpublished master's thesis, Jāmiʿat al-Kūfah, Kulliyyat al-Fiqh).

al-Farāhī, ʿA. al-Ḥ. al-Hindī. (n.d.). *Al-takmīl fī uṣūl al-taʾwīl* (M. Samīʿ Muftī, Editor).

al-Farāhīdī, al-Kh. ibn A. (n.d.). *Al-ʿayn* (M. al-Makhzūmī & I. al-Sāmarrāʾī, Editors). Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

al-Ghazālī, Muḥammad (2007). Kayfa nataʻāmal maʻa al-Qur'ān? Ṭ7. Miṣr: Sharikat Nahḍat Miṣr lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

al-Ḥājj, ʿA. al-R. (2004). Taʾsīs uṣūl al-tafsīr wa-ṣilatuhu bi-manẓūr al-baḥth al-uṣūlī. al-Maʻhad al-ʻĀlamī lil-Fikr al-Islāmī, Majallat *Islāmīyah al-Maʻrifah (al-Fikr al-Islāmī al-muʻāṣir lāḥqan), 9 (37)*.

al-Ḥajjār, ʿA. J. ʿA. (2012). *Al-usus al-manhajiyyah fī tafsīr al-naṣṣ al-Qurʾānī*. Qism al-Shuʾūn al-Fikriyyah wa-al-Thaqāfiyyah fī al-ʿAtabah al-Ḥusayniyyah al-Muqaddasah.

al-Ḥarālī, ʿA. ibn A. (1997). *Turāth Abī al-Ḥasan al-Ḥarālī al-Marrākushī fī al-tafsīr* (M. ʿA. al-Salām al-Khayyāṭī, Editor; Vol. 1). Maṭbaʿat al-Najāḥ al-Jadīdah.

al-Jābirī, I. N. (2015). Uṣūl tafsīr al-Qurʾān al-karīm al-ʿaqliyyah: al-wāqiʿ wa-al-muqtaraḥ. In *Al-muʾtamar al-ʿālamī al-thālith li-l-bāḥithīn fī ʿulūm al-Qurʾān al-karīm wa-ʿulūmihi: Binā' ʿilm uṣūl al-tafsīr: al-wāqiʿ wa-al-āfāq*.

al-Kubaysī, Kh. (n.d.). *ʿIlm al-tafsīr: Uṣūluhu wa-qawāʿiduhu*. Maktabat al-Ṣaḥābah.

al-Maʿānī, J. M. (2024). *Al-qawāʿid al-tafsīriyyah al-mutaʿalliqah bi-al-siyāq al-Qurʾānī min khilāl tafsīr Naẓm al-durar fī tanāsub al-āyāt wa-al-suwar* (Doctoral dissertation, al-Jāmiʿah al-Urduniyyah).

al-Maybudī, M. F. (2007). *Qawāʿid al-tafsīr ladā al-Shīʿah wa-al-Sunnah* (1st ed.). al-Majmaʿ al-ʿĀlamī li-l-Taqrīb bayna al-Madhāhib al-Islāmiyyah.

al-Nadwī, ʿA. A. (1994). *Al-qawāʿid al-fiqhiyyah: Mafhūmuhā, nashʾatuhā, taṭawwuruhā, dirāsat muʾallafātihā, adillatuhā, muhimmatuhā, taṭbīqātuhā* (3rd ed.). Dār al-Qalam.

al-Rūkī, M. (2002). Jihād al-fuqahāʾ fī dirāsat al-muṣṭalaḥ al-Qurʾānī. *Majallat Dirāsāt Muṣṭalaḥiyyah*, (2).

al-Rukītī, M. (2012). *Qawāʿid al-tafsīr ʿind mufassirī al-Maghrib al-Islāmī khilāl al-qarn al-sādis al-hijrī* (Vol. 1). Dār Abī Ruqrāq.

al-Rūmī, F. ibn ʿA. al-R. (2017). *Uṣūl al-tafsīr wa-manāhijuhu* (3rd ed.). Maktabat al-Malik Fahd al-Waṭaniyyah.

al-Sabt, Kh. ibn ʿU. (1415 AH). *Qawāʿid al-tafsīr jamʿan wa-dirāsah*. Dār Ibn ʿAffān.

al-Sharīf al-Jurjānī, ʿA. ibn M. ibn ʿA. (1983). *Al-taʿrīfāt*. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

al-Shāṭibī, A. Isḥāq I. ibn M. (1997). *Al-muwāfaqāt* (M. Ḥ. Āl Salmān, Editor). Dār Ibn ʿAffān.

al-Tahānawī, M. ibn ʿA. (1996). *Mawsūʿat kashshāf iṣṭilāḥāt al-funūn wa-al-ʿulūm* (ʿA. Daḥrūj, Editor). Maktabat Lubnān Nāshirūn.

al-Ṭayyār, M. ibn S. (1996). Maṣādir al-tafsīr: al-tafsīr bi-al-sunnah—2—. *al-Muntadā al-Islāmī, 10*(96).

al-Ṭayyār, M. ibn S. (2001). Juhūd al-ummah fī uṣūl tafsīr al-Qurʾān al-karīm. In *al-muʾtamar al-ʿālamī al-awwal li-l-bāḥithīn fī ʿulūm al-Qurʾān al-mutaʿalliq bi-juhūd al-ummah fī khidmat al-Qurʾān al-karīm wa-ʿulūmihi*. Morocco.

al-Zabīdī, M. Murtaḍā al-Ḥusaynī. (1965). *Tāj al-ʿarūs min jawāhir al-qāmūs* (Jamāʿah min al-mukhtaṣṣīn, Editors). al-Majlis al-Waṭanī li-l-Thaqāfah wa-al-Funūn wa-al-Ādāb bi-Dawlat al-Kuwayt.

al-Zarkashī, Badr al-Dīn M. ibn ʿA. Allāh. (1957). *Al-burhān fī ʿulūm al-Qurʾān* (M. Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Editor). Dār al-Maʿrifah.

al-Zarqā, M. A. (2004). *Al-madkhal al-fiqhī al-ʿāmm* (2nd ed.). Dār al-Qalam.

Būlzāzan, L., & Ḥaydarūsī, ʿU. (2020). Taṭawwur mafhūm muṣṭalaḥ uṣūl al-tafsīr fī al-muʾallafāt wa-ʿalāqatuhu bi-qawāʿid al-tafsīr. *Majallat al-Iḥyāʾ, 20*(25).

Ḍiyāʾ al-Dīn ʻAbd al-Mabdī (2015). "al-Usus al-maʻrifīyah lil-tafsīr wa-al-tarjīḥ ʻinda al-Imām al-Ṭabarī (t. 310 H)." al-Rābiṭah al-Muḥammadīyah lil-ʻUlamāʾ, ʻadad 2.

Fātiḥī, M. (n.d.). Ishkālāt ʿilm uṣūl al-tafsīr: Qirāʾah fī baʿḍ al-ishkālāt wa-ṭarḥ ruʾyah li-ḍabṭ istimdād al-ʿilm. Markaz Tafsīr li-l-Dirāsāt al-Qurʾāniyyah.

Fuḍayl, Muṣṭafá (d.t.). Naẓarāt fī muṣṭalaḥ qawāʻid al-tafsīr. Multaqá Ahl al-Tafsīr.

Fuḍayl, Muṣṭafá (d.t.). Naẓarāt fī muṣṭalaḥ qawāʻid al-tafsīr. Multaqá Ahl al-Tafsīr.

Ghunaym, ʻĀdil Rashād (2019). "Usus al-manhaj al-Qurʾānī fī bayān āyāt al-aḥkām." Majallat Taʻẓīm al-Waḥyayn, mujallad 2 (4.

Ḥadīd, R. (2015). *Al-muṣannafāt fī uṣūl al-tafsīr wa-qawāʿidihi: Dirāsah naqdiyyah muqāranah* (Doctoral dissertation, al-Jāmiʿah al-Urduniyyah).

Ḥammād, M. ʿU. (2010). *ʿIlm uṣūl al-tafsīr: Muḥāwalah fī al-bināʾ* (1st ed., Vol. 1). Dār al-Salām.

Ḥusayn, ʻImād ʻAlī ʻAbd al-Samīʻ (d.t.). al-Taysīr fī uṣūl al-tafsīr. Miṣr: Dār al-Īmān.

Ibn ʿAbbād, Ismāʿīl ibn ʿAbbād ibn al-ʿAbbās. (1994). *Al-muḥīṭ fī al-lughah* (M. Ḥusayn Āl Yāsīn, Editor). ʿĀlam al-Kutub.

Ibn ʿĀshūr, M. al-Ṭ. al-Tūnisī. (1984). *Taḥrīr al-maʿnā al-sadīd wa-tanwīr al-ʿaql al-jadīd min tafsīr al-kitāb al-majīd*. al-Dār al-Tūnisiyyah li-l-Nashr.

Ibn Fāris, A. ibn Fāris ibn Zakarīyā. (1997). *Maqāyīs al-lughah* (ʿA. al-Salām M. Hārūn, Editor). Dār al-Fikr.

Ibn Taymiyyah, T. al-D. A. ibn ʿA. al-Ḥ. (n.d.). *Muqaddimah fī uṣūl al-tafsīr*. Dār Maktabat al-Ḥayāh.

Ismāʿīl, M. B. (n.d.). *Al-qawāʿid al-fiqhiyyah bayna al-aṣālah wa-al-tawjīh*. Dār al-Manār.

Kūrīm, Suʻād (2007). "Tafsīr al-Qurʾān bi-al-Qurʾān: dirāsah fī al-mafhūm wa-al-manhaj." al-Maʻhad al-ʻĀlamī lil-Fikr al-Islāmī, Majallat *Islāmīyah al-Maʻrifah (al-Fikr al-Islāmī al-muʻāṣir lāḥqan), 13(49)*.

Magribī, M. (2013). Al-madkhal li-dirāsat uṣūl al-tafsīr. *Majallat al-Buḥūth al-ʿIlmiyyah wa-al-Dirāsāt al-Islāmiyyah*, (5).

Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah bi-al-Qāhirah. (n.d.). *Al-muʿjam al-wasīṭ*. Dār al-Daʿwah.

Muḥammad ʻUways ʻAbd al-Raḥīm (2016.). "Usus al-tafsīr al-ʻaqlī lil-Qurʾān al-Karīm ʻinda al-Shaykh Ibn ʻĀshūr." Majallat Kullīyat al-Ādāb bi-al-Wādī al-Jadīd, ʻadad 3.

Mūmnī, H. (2015). Mafhūm qawāʿid al-tafsīr. In *Al-muʾtamar al-ʿālamī al-thālith li-l-bāḥithīn fī al-Qurʾān al-karīm wa-ʿulūmihi: Bināʾ ʿilm uṣūl al-tafsīr: al-wāqiʿ wa-al-āfāq*. al-Muʾtamar al-ʿālamī al-thālith li-l-bāḥithīn fī al-Qurʾān al-karīm wa-ʿulūmihi.

The Structural Framework of the Science of the Principles of Exegesis: Reality and Construction

Jamila Mustafa Al-Maʿani*

Suleiman Muhammad Al-Daqour**

Abstract

Despite ongoing and serious efforts to establish the foundations of the science of the principles of exegesis (*uṣūl al-tafsīr*), the discipline still faces scientific and methodological problems that affect its structural framework. Given the importance of this science and its role in the exegetical process, this study outlines a structural framework to regulate its application. The study comprises six sections. The first identifies the problems facing the discipline so that they can be addressed and resolved, thereby building a coherent methodological structure that gives it a distinct character and sets it apart from the neighboring sciences with which it overlaps. The second sets out the determinants of the discipline that respond to these problems. The third, fourth, and fifth sections examine the discipline's construction by defining the meanings of its terms, the relationships among them, and their specific meanings within this science. The sixth and final section presents the organizational structure that governs all the issues of *uṣūl al-tafsīr*. The study proposes a structural framework that regulates these issues, organizes their relationships, determines each issue's place, and clarifies its role within the science.

Keywords: principles, rules, criteria, structural framework, problems of the principles of principles of exegesis, *uṣūl al-tafsīr*

* Jamila Mustafa Al-Maʿani holds a PhD in Tafsir and Qur'anic Sciences from the University of Jordan (2024) and is an Assistant Professor at Ajloun University College, Al-Balqa Applied University. Email: j.almaani@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0003-3388-7955

** Suleiman Muhammad Al-Daqour, PhD in Tafsir and Qur'anic Sciences, University of Jordan, 2005. Professor, Faculty of Sharia, University of Jordan. Email: s.dgoor@hotmail.com. ORCID: https://orcid.org/0009-0002-1252-0137

Received: 3/2/2025, **Accepted for publication:** 1/12/2025.

To cite this article: Al-Maʿani, Jamila & Al-Daqour, Suleiman (2026). "The Structural Framework of the Science of the Principles of Exegesis: Reality and Construction", *Contemporary Islamic Thought Journal* (formerly *Islamiyyat al-Maʿrifah*), 32(112), 71–107. https://doi.org/10.35632/citj.v32i112.13563

© 2026 International Institute of Islamic Thought. All rights reserved.